المحور الثاني: أسباب وجود المبادئ الجنائية الدستورية

أهداف الدرس:

- معرفة مبررات دسترة المبادئ الجنائية
- معرفة الظروف الممهدة للدسترة

تطرح عدة تساؤلات بشأن المبادئ الجنائية الدستورية لعل أهمها ما هي أسباب الدسترة؟ يهتم الدستور بطرق تنظيم وممارسة السلطة في الدولة، بينما يتحدد مجال القانون الجنائي في التجريم والعقاب والإجراءات المتبعة لتوقيع الجزاء على الفاعلين، فماهي دواعي المزاوجة إذن بين القانون الجنائي والدستور؟

أولا: حماية الحقوق والحريات

تلقى الحريات الفردية صدى واسعا على الصعيد العالمي، برز ذلك في المواثيق الدولية بهدف توفير ضمانات أساسية قصد حمايتها ومن ثم حماية المجتمع تجاه المشرع العادي. خاصة وأن المتهم يكون في موقف ضعيف عادة دون دعم، وتحت الضغوطات يدفع المشرع غالبا إلى تغليب القمع على الحريات. لهذا ينبغي توفير حماية أقوى تجد مكانها في الدساتير نظرا لسموها واستدامتها.

لقد شهد القانون الجنائي ثورة معاصرة حيث تميز التجريم والعقاب عبر التاريخ الطويل بالوحشية في بعض الأنظمة القانونية، ليحدث فيما بعد تحول كبير غير الموقع الذي يحتله القانون الجنائي ضمن نطاق المقومات الدستورية للدولة الحديثة. مر إصلاح القانون الجنائي بتغييرات عميقة عبر فترات من الإنشاء التشريعي "والنشاط السياسي في أفكار العدالة الجنائية"، خاصة مع التنامي المتصاعد للحقوق الدستورية باعتبارها عماد دولة الحريات وسيادة القانون.

تسلط العلاقة بين القانون الجنائي والقانون الدستوري الضوء أكثر على طبيعة دور القانون الجنائي في بعديها الاجتماعي والسياسي. لقد تطلب الصراع التقليدي بين السلطة والحرية أو بعبارة أخرى بين الدولة والأفراد وضع مفاهيم تحررية للقضاء، لذلك تم دمج القانون الجنائي مع القانون الدستوري. تجد المبادئ الأساسية لقانون العقوبات والإجراءات الجزائية أساسا دستوريا بشكل متنام ومستمر من خلال زيادة عدد المبادئ الدستورية. فقد ارتفع عددها كمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي الأشد، مبدأ التقاضي على درجتين، ضمانات الدفاع، المحاكمة العادلة، علانية الجلسات والأحكام، مبدأ شخصية المسؤولية والعقوبة.

ثانيا: الطابع المقيد للقانون الجنائي

يتميز الإجراء الجنائي بطابعه المقيد لكل الحريات، بما في ذلك حرية التنقل، مما "يسمح للقضاء بتشويه قرينة البراءة"، ذلك لأن القانون الجنائي هو أكثر القوانين بيد الدولة خطورة على الحريات الفردية، لهذا يجب وضعه تحت رقابة القضاء الدستوري.

ثالثا: تطور القانون الجنائي

مع التطور الذي تشهده الدولة المعاصرة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي والسياسي بدأت المبادئ الجنائية تعرف تطورا في اتجاه مغاير ؛ تطور مفهوم المسؤولية فقد كانت جماعية في الأنظمة القديمة لتتحول إلى شخصية، ومن مسؤولية مادية إلى مسؤولية تتطلب الركن المعنوي. ومع ذلك حدثت تطورات أخرى معاكسة لهذا المفهوم بظهور المسؤولية عن فعل الغير وهكذا لم يعد مبدأ شخصية المسؤولية مطلقا، كذلك قد تتضاءل أهمية الجانب المعنوي كركن أساسي في التجريم بالنسبة لبعض "الجرائم المادية البحتة". من ناحية أخرى حدثت تطورات تشريعية منحت بعض السلطات الإدارية المستقلة حق توقيع الجزاء الجنائي، مما أدى بالفقه إلى الحديث عن ظهور ما يسمى بقانون عقوبات إداري.

كذلك مبدأ الشرعية صار عرضة للمساس به؛ يتضح ذلك خاصة من خلال التجريم التنظيمي أو اللائحي الذي يمارس في بعض الدول طبقا للتفويض التشريعي وفي البعض الآخر يتدخل التنظيم بموجب نصوص دستورية تمنحه اختصاصا أصيلا لا يحتاج التفويض. هناك سب آخر جعل مبدأ الشرعية يتقهقر يتمثل في كثرة التشريعات أو ما يدعى بالتضخم التشريعي. يضاف إلى ذلك وجود تشريعات جنائية خاصة تقيد القواعد الجنائية العامة، في المجال الاقتصادي (المالي، الجبائي، البيئي، ...إلخ)، فظهر القانون الجنائي للأعمال، قانون الإرهاب، ..إلخ.

هذا التطور المعاكس تطلب تدخل المؤسس لمنح بعض المبادئ الجنائية قيمة دستورية من أجل حماية القيم التي تتضمنها.

رابعا: وضع حدود على سلطة المشرع الجنائي

يخضع القانون الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي للشرعية الدستورية، تطبيقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية، ينتج هذا التدرج التشريعي عن الاختلاف بين جهات الإصدار فالدستور تعبير مباشر عن سيادة

الشعب، أما التشريع العادي يصدر عن السلطة التشريعية التي تنوب الشعب بينما يصدر التشريع الفرعي عن السلطة التنفيذية.

تحتكر الدولة سن القاعدة القانونية وضمان تطبيقها ولو من خلال استعمال وسائل القهر والإكراه، أو ما يسمى بالعنف المشروع مع الأفراد. إلا أن هذا التدخل ليس مطلقا إذ وجب وضع قيود عليه في مجال الحقوق والحريات، خاصة عن طريق تحديد إجراءات التحقيق والمحاكمة. فالمبادئ الجنائية تهدف إلى ضمان محاكمة عادلة، وتجنب توقيع العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، كما لازمة من أجل الفصل بين الفصل بين الوظائف القضائية لاسيما وظيفتي الاتهام والحكم، وبالتالي ضمان احترام حقوق الدفاع.

فقد تضع لقوانين الجنائية قيودا خطيرة على الحريات، ومن ثم يجب أن لا تدخل هذه القيود حيز النفاذ إلا بشرط مطابقة القوانين الجنائية التي تفرضها لأحكام للدستور. وعلى ذلك يتعين صياغة القانون العقابي بشكل واضح لا يثير الاختلاف حول تفسير نصوصه أو أن تقرر المسئولية الجنائية خارج مجالاتها.

عطفا على ما سبق تهدف المبادئ الجنائية إلى تحقيق الأمن القانوني، تعزيز سيادة القانون في إطار مبدأ المساواة، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على النظام العام والحقوق والحريات.

المراجع:

– أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، ط 2، دار الشروق، القاهرة، 2002.
– محمد درغام، الأسس الدستورية للقانون الجنائي الموضوعي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2022.
لجلط فواز، الضمانات الدستورية لحماية مبدأ الشرعية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016.
– عبد المجيد زعلاني، "مبادئ دستورية في القانون الجنائي"، محاضرة ألقيت فى ندوة " الحريات العامة والتطور السياسي في الجزائر "منظمة من طرف وسيط الجمهورية بوهران أيام – 29– 30 نوفمبر 1997 .
محملة من الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96825
– عبدالعزيز سالمان، إطلالة عامة حول الحماية الدستورية لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، الرابط:
https://manshurat.org/content/tll-m-hwl-lhmy-ldstwry-lmbdy-lmsw-wtkfw-lfrs
-**المحكمة الدستورية العليا المصرية، الدعوى رقم 49 لسنة 17 قضائية المحكمة الدستورية العليا "دستورية"** ، الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Egypt-SCC-SC/Egypt-SCC-49-Y17.html
- Jean CEDRAS, La constitutionnalisation de la procédure pénale en France et aux États-Unis, Revue internationale de droit pénal 2011/3-4 (Vol. 82), pages 445 - 456 [en ligne], <

https://www.cairn.info/revue-internationale-de-droit-penal-2011-3-page-445.htm > (page consultée le 14 mars 2024)
- Benjamin L. Berger, Constitutional Principles in Substantive Criminal Law, Osgoode Legal Studies Research Paper No.19/2014 Vol. 10,No.6 (2014), [en ligne], < Constitutional Principles in Substantive Criminal Law by Benjamin L. Berger :: SSRN > (page consultee le 14 mars 2024)
-Jacques-Henri ROBERT, La punition selon le Conseil constitutionnel, , CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL N° 26 (DOSSIER : LA CONSTITUTION ET LE DROIT PÉNAL) - AOÛT 2009 [en ligne], < https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/la-punition-selon-le-conseil-constitutionnel >(page consultée le 14 mars 2024)
- Florent KIRMANN, , Le droit pénal et la Constitution, conférence du jeune barreau Luxembourg, 9 novembre 2021 <61debbdb0b585_le-droit-penal-et-la-constitution.pptx (live.com) > (page consultée le 12 mars 2024) ,
-Didier REBUT, Le juge pénal face aux exigences constitutionnelles, , CAHIERS DU CONSEIL CONSTITUTIONNEL N° 16 (DOSSIER : LE CONSEIL CONSTITUTIONNEL ET LES DIVERSES BRANCHES DU DROIT) - JUIN 2004 [EN LIGNE] <Le juge pénal face aux exigences constitutionnelles | Conseil constitutionnel (conseil-constitutionnel.fr) >(page consultée le 12 mars 2024) ,
- https://www.cabinetaci.com/typologie-des-differents-principes-constitutionnels/